



المحاضرة الخامسة



يقول الشيخ مرعي رحمه الله:

فصل في النية

فالنية هنا #قصد رفع الحدث (النية هنا قصد رفع الحدث وكما عرفنا المرة السابقة هي القصد أو عزم القلب على فعل الشيء ومحلها القلب لكن لو إنسان أراد رفع الحدث سواء كان حدث أكبر أو أصغر لا بد ينوي بقلبه لكن لو إنسان غسل أعضاء الوضوء ولم ينوي رفع الحدث سواء كان أكبر أو أصغر لم يرتفع حدثه لأنه لا بد في رفع الحدث من النية)

#أو قصد ما تجب له الطهارة

كصلاة وطواف* ومس مصحف

#أو قصد ما تسن له

*كقراءة (يقرأ من حفظه دون أن يممس المصحف)

*وذكر

*وأذان

*ونوم

*ورفع شك (رفع شك بمعنى إنسان متوضاً ولا يدري هل انتقض وضوءه أم لا، فيتوضاً من باب اليقين ويرفع به هذا

الشك)

*وغضب

*وكلام محرم (يتوضاً حتى يتزل الذنوب والخطايا التي تكلم بها لسانه)

*وجلوس بمسجد

*وتدريس علم (مستحب يكون علي طهارة لكن سلمنا انه انتقض وضوءه لا شيء عليه) *وأكل (هل كل ما يريد الإنسان يأكل يتوضاً؛ هذه المسألة فيها خلاف عند العلماء ولم يثبت أن النبي كان يتوضاً كلما أراد أن يأكل ولا أمر بذلك عليه الصلاة والسلام).

فمتى نوى شيئاً من ذلك إرتفع حدثه ولا يضر سبق لسانه بغير ما نوى لأن محل النية القلب ولا يضر شكه في النية أو في فرض بعد فراغ كل عبادة وإن شك فيها في الأثناء استأنف (إنسان توضاً وبعدهما توضاً فرغ من العبادة "الوضوء" وبعدها شك هل غسلت يدي أم نسيت شيء في الوضوء إذن الأصل انه توضاً إذن الشك بعد الفراغ من العبادة لا يضر أما الشك في أثناء العبادة يضر هنا عندي مسألتين إنسان فرغ من العبادة مثل الصلاة ولكنه شك بعد انتهائه من الصلاة إذن الشك بعد الفراغ من العبادة لا يضر والعكس إنسان أثناء الصلاة شك هل صلى ثلاث أم أربع ركعات إذن الشك أثناء العبادة يضر إذن يبني علي الأقل ويأتي بالرابعة) ليأتي بالعبادة بيقين ما لم يكثر الشك فيصير كالوسواس فيطرحه (صورة أخرى



للإنسان الذي يصيبه الوسواس كلما يصلي يعيد الصلاة كلما يتوضأ يعيد الوضوء الإنسان الموسوس حكمه غير حكم الإنسان غير الموسوس لذلك الإنسان المفتي لابد أن يكون له نظرة هل الإنسان الذي أمامه موسوس أم لا لأن الإجابة تختلف بينهما)



فصل في صفة الوضوء

١. وهي أن ينوي ثم يسمي لما تقدم مرحبا

٢. ويغسل كفيه

٣. ثم يتمضمض ويستنشق

٤. ثم يغسل وجهه من منابت شعر الرأس المعتاد إلى الذقن

(ذكرنا أن للوجه حد طوي وحد عرضي، الحد الطوي من منبت الشعر إلى الذقن والعرضي من وتد الأذن إلى وتد الأذن) لما روي عن عثمان رضي الله عنه أنه دعا بإناء فافرج على كفيه ثلاث مرات فغسلهما ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه إلى المرفقين ثلاث مرات ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرات إلى الكعبين ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ نحو وضوئي هذا الحديث متفق عليه ولا يجزئ غسل ظاهر شعر اللحية وكذا الشارب والعنفة (الشعر النابت تحت الشفة السفلي) والحاجبان ونحوها إذا كانت تصف البشرة "الجلد" فيغسلها وما تحتها (يريد هنا أن يفرق بين اللحية الكثيفة واللحية الخفيفة بين الحاجب الكثيف والحاجب الخفيف والشارب الخفيف وبين الشارب الكثيف والشارب الخفيف يعني يقول لو كانت اللحية كثرة والشعر كثيف إذن يجوز له غسل ظاهرها فقط لكن لو إنسان لحيته خفيفة بحيث بالنظر إليه تري بشرته إذن تغسل الوجه كامل بحيث تخلل الماء في هذا المكان كذلك الشارب الخفيف لا يصح غسل ظاهره لكن لابد أن يتخلله بالماء لكن الشارب الكثيف لا يجب فيه تخليل الماء) إلا أن لا يصف البشرة فيجزئ غسل ظاهره

٥. ثم يغسل يديه مع مرفقيه

(أي من رؤوس الأصابع إلى الرسغ أي الكوع إذن حينما يغسل يبدأ الغسل من رؤوس الأصابع إلى المرفقين) لحديث عثمان المتقدم ولا السلام يضر وسخ يسير تحت ظفر ونحوه (طالما يسير لأبأس كذلك لو نقطة عجين أو نقطة حبر أو شخص يعمل في الدهانات لو يسيرة فمعفو عنه) لأنه يسير عادة فلو كان واجبا لبينه صلى الله عليه وسلم قال في الإنصاف وهو الصحيح واختاره الشيخ تقي الدين (ابن تيمية) وأحق به كل يسير منع حيث كان من البدن كدم وعجين ونحوهما

٦. ثم يمسح جميع ظاهر رأسه من حد الوجه إلى ما يسمى قفا والبياض فوق الأذنين منه

لقوله تعالى { وامسحوا برؤوسكم } والباء للإلصاق (هذا عند الحنابلة) فكانه قال وامسحوا برؤوسكم ولأن الذين وصفوا وضوءه صلى الله عليه وسلم وذكروا أنه مسح برأسه كله ولا يجب مسح ما استرسل من شعره قال في الكافي والشرح وظاهر قول أحمد أن المرأة يجوز لها مسح مقدم رأسها لأن عائشة كانت تمسح مقدم رأسها (يقول بالنسبة لمسح الرأس يمسح



جميع ظاهر الرأس من حد الوجه إلى ما يسمى قفا هذا عند الحنابلة وقد تكلمنا في هذه المسألة أنه لو اكتفى ببعض الرأس لأجزأه لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم فلو مسح بعض رأسه علي قول جماهير أهل العلم يجزأه ذلك ولا يجب الاستيعاب خلاف الحنابلة لكن الأحوط والسنة أن يستوعب الإنسان جميع الرأس سلمنا إنسان شعره مسترسل وطويل توضع ومسح فقط مقدم رأسه يجزأه، بالنسبة للمرأة كيف تمسح يقول النبي صلى الله عليه وسلم " إنما النساء شقائق الرجال " فتمسح كالرجل يقول هنا ظاهر قول أحمد إن المرأة يجزأها مسح مقدم رأسها لأن عائشة رضي الله عنها كانت تمسح مقدم رأسها لو المرأة مسحت مقدم رأسها أجزأها ذلك خصوصا لو كانت تلبس الخمار أو ماشابه ويصعب عليها خلعه إذن يجزأها مسح مقدم رأسها حتى لو مسحت الخمار يجوز علي الرجح)

٧. ويدخل سبائتيه في صماخ أذنيه ويمسح بإهاميه ظاهرهما

لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما صححه الترمذي والألباني وللنسائي باطنهما بالسبائتين وظاهرهما بإهاميه ثم يغسل رجله مع كعبيه وهما العظمان الناتنتان في أسفل الساق لحديث عثمان (ما قلناه في المرفق نقوله في الرجل أي ندخل الكعب مع الرجل في الغسل)



فصل في سننه :

وسننه ثمانية عشر (منها سنن متفق عليها وسنن مختلف فيها)

١. استقبال القبلة قال في الفروع وهو متجه في كل طاعة إلا للدليل (هذا دليل عام وليس لها دليل خاص)

٢. والسواك لما تقدم

٣. وغسل الكفين ثلاثا لحديث عثمان

٤. والبدءة قبل غسل الوجه بالمضمضة والاستنشاق لحديث عثمان المتقدم (سنة أن يتمضمض ويستنشق قبل ان يغسل وجهه، سلمنا أنه عكس فغسل وجهه ثم تمضمض واستنشق يجوز له)

٥. والمبالغة فيهما (أي المبالغة في المضمضة والاستنشاق إلا أن يكون صائما لا يحاول أن يبالغ في المضمضة والاستنشاق

حتى لا يدخل في فمه ماء وهو صائم لغير الصائم) لقوله صلى الله عليه وسلم للقيط ابن صبره أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما رواه الخمسة وصححه الترمذي

٦. والمبالغة في سائر الأعضاء مطلقا لقوله أسبغ الوضوء قال ابن عمر الإسباغ الإنقاء

٧. والزيادة في ماء الوجه لأن فيه غضونا وشعورا ولقول علي لابن عباس ألا أتوضأ لك وضوء النبي صلى الله عليه وسلم

قال بلى فذاك أبي وأمي قال فوضع إناء فغسل يديه ثم مضمض واستنشق واستنثر ثم أخذ بيديه فصك بهما وجهه وألقم

إهاميه ما أقبل من أذنيه قال ثم عاد في مثل ذلك ثلاثا ثم أخذ كفا من ماء بيده اليمنى فأفرغها على ناصيته ثم أرسلها تسيل

علي وجهه وذكر بقية الوضوء رواه أحمد وأبو داود (يعني بعد ما أتوضأ السنة أن تأخذ كف ماء وتجعله علي الناصية

وتتركه يسيل وهذا مستحب ليس واجب)



٨. وتخليل اللحية الكثيفة (ملحوظة تخليل اللحية سنة لكن إعفاء اللحية فرض أجمع جميع العلماء أن اللحية فرض عين يحرم حلقها ويحرم تقصيرها وتحديدها وتنفها وقصها وتصفيفها وقصها لمباهاة كل الأئمة الأربعة وابن تيمية ولم يقل بحلقها أحد يحرم حلقها ويجب توفيرها لكن هنا يتكلم عن تخليل اللحية أثناء الوضوء لو اللحية خفيفة تري منها البشرة إذن يجب تخليلها أما لو كانت لحية كثيفة لا يجب عليه تخليلها ولكن يكفي ظاهرها فقط) ولحديث أنس أن النبي صلى الله كان إذا توضأ أخذ كفا من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني ربي عزوجل رواه أبو داود وصححه الألبيني

٩. وتخليل الأصابع لحديث لقيط المتقدم

١٠. وأخذ ماء جديد للأذنين كالعضو المنفرد وإنما هما من الرأس على وجه التبع (هذا الكلام يحتاج لدليل أخذ ماء جديد لم يثبت في الأحاديث أن النبي أخذ ماء جديد لمسح الأذنين بل كما قدمنا أن مسح الأذنين علي الراجح حكمه سنة ولكن سلمنا ان الماء الذي مسح به رأسه نفذ إذن يأخذ ماء جديد)

١١. وتقديم اليمنى على اليسرى (تقديم العضو الأيمن علي العضو الأيسر) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيمن في ترجله وتنعله وطهوره وفي شأنه كله متفق عليه (هذه السنن لا نستهن بها والسنن يشبهها العلماء بالسياج الذي يحافظ علي الفريضة ، سلمنا إن إنسان غسل اليسرى قبل اليمنى لا شئ عليه لأنه سنة)

١٢. ومجاوزة محل الفرض لأن أبا هريرة توضحاً فغسل يده حتى أشرع في العضد ورجله حتى أشرع في الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر الخجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيله متفق عليه (أي تغسل المرفق وتزيد عليه وتتجاوزة كذلك الكعبين تتجاوزها وتزيد وهذا سنة)

١٣. والغسلة الثانية والثالثة لأن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء من لم يتوضأه لم يقبل الله له صلاة ثم توضأ مرتين ثم قال هذا وضوئي ووضوء المرسلين قبلي " ضعفه الشيخ الألباني وإن كان هذا فعل النبي قبلي أخرجه ابن ماجه (سلمنا إنسان غسل مرة واحدة فقط كل عضو مرة واحدة أجزاء ذلك والمرة الثانية والثالثة سنة وليست فريضة)

١٤. واستصحاب ذكر النية إلى آخر الوضوء

(استصحاب النية سنة لكن ذكرها أول الوضوء فريضة لو إنسان نوي أول الوضوء ثم بعدها نسي أثناء الوضوء ولم يستصحب النية فتكفيه النية السابقة كذلك في الصلاة والنية نفسها في العبادة ركن) لتكون أفعاله مقرونة بالنية والإتيان بها عند غسل الكفين (كيفية الإتيان بالنية بل للقلب وليس بذكر اللسان ولا يشرع التلفظ باللسان) لأنه أول مسنونات الطهارة

١٥. والنطق بها سرا كذا قال تبعاً للمنقح وغيره ورد عليه الحجاوي بأنه لم يرد فيه حديث فكيف يدعي سنيته بل هو بدعة وكذا قال الشيخ تقي الدين في الفتاوى المصرية التلفظ بالنية بدعة لم يثبت عن النبي التلفظ بالنية إلا في الحج والعمرة

١٦. وقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله



١٧. مع رفع بصره إلى السماء بعد فراغه (جزء رفع البصر لم يثبت ولم يصح) لحديث عمر مرفوعاً ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء رواه أحمد ومسلم وأبو داود ولأحمد وأبي داود في رواية من توضأ فأحسن الوضوء ثم رفع نظره إلى السماء (هذه الزيادة ضعيفة) فقال وساق الحديث

١٨. وأن يتولى وضوءه بنفسه من غير معاون روي عن أحمد أنه قال ما أحب أن يعينني على وضوئي احد لأن عمر قال ذلك ولا بأس بها (لكن يجوز أن يساعدك أحد في وضوءك والأفضل ألا يساعده أحد إلا إذا احتاج لذلك) لحديث المغيرة أنه أفرغ على النبي صلى الله عليه وسلم في وضوئه رواه مسلم وقول عائشة كنا نعد له طهوره وسواكه



& باب المسح على الخفين &

(باب مهم جدا الخف عبارة عن ملبوس من جلد ساتر لمحل الفرض؛ إلى الكعب "العظمتان الناتنتان في آخر الساق" لو أقل من محل الفرض لا يصح المسح عليه لو كان من غير الجلد لا يسمى خف إنما يسمى جروب المسح على الخف ليس فيه خلاف لكن المسح على الجروب فيه خلاف لأن بعض الناس يفتي بعدم جواز المسح على غير الجلد والراجح الجواز المسح على الجروب أو على غير الخف، بقي ما يسمى النعل "الحذاء وما شابه" وهو ما أسفل الكعبين فلا يجوز المسح عليه طالما غير ساتر لمحل الفرض) قال ابن المبارك في المسح على الخفين اختلاف وقال أحمد ليس في قلبي من المسح على الخفين شيء فيه أربعون حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال هو أفضل من الغسل لأنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه إنما طلبوا الأفضل (المسألة فيها خلاف هل الأفضل غسل القدم أم المسح على القدم وهذا محل نظر ممكن أن يكون المسح أفضل في حالة وليس أفضل في حالة أخرى ممكن أن يكون أفضل في حالة إنسان أو أقوام ينكرون الأخذ بالرخص فالإنسان يفعلها ليبين أنها سنة مثل الخوارج والروافض الذين ينكرون المسح لكن الأفضل الأصل وهو الغسل وهو ما أمر الله به هناك كان كلام جميل لابن تيمية "أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتكلف حالة بخلاف التي كان عليها إن كان لابس مسح وإن كان نازع للخف غسل" وهذا كلام جميل أي على حسب الحالة التي تكون عليها لكن من ناحية الدليل الغسل أفضل لأنه انظف والله أمر بها) وعن جرير قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سلك بال ثم توضأ ومسح على خفيه قال إبراهيم كان يعجبهم هذا الحديث لأن إسلام جرير بعد نزول المائدة متفق عليه (جرير بن عبد الله أسلم في السنة التي توفي فيها ١٠ هجريا يريد يقول لو إن إسلام جرير قبل نزول المائدة التي فيها الأمر بالغسل لكان المسح منسوخاً، أي لو أن النبي مسح ثم نزلت سورة المائدة لكان المسح منسوخاً إلى الغسل ولكن المسح فعله النبي بعد آية الغسل إذن حكم المسح محكم وليس منسوخ)

شروط المسح على الخفين

يجوز بشروط سبعة

(هناك شروط متفق عليها وشروط مختلف عليها)



١. لبسهما بعد كمال الطهارة بالماء لما روى المغيرة قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأهويت لأتزع خفيه فقال دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما متفق عليه (يقصد أن يتوضأ الإنسان وضوء كامل ثم يلبس الخف أو الجورب ثم يمسح عليه وكلمة كمال أي يفرغ من أعضاء الوضوء كلها بمعنى مثلاً أنه غسل قدمه اليميني ثم لبس الخف لقدمه اليميني ثم غسل قدمه اليسري ثم لبس الخف لقدمه اليسري هل يصح؟ علي كلامه لا يصح وجهه اهل العلم علي ذلك أنه لا يجوز علي أيضا ما اختاره الحنابلة، ولكن صح ذلك الوضوء أبو حنيفة وسفيان الثوري والمزني وأبو داود الظاهري وابن المنذر من الشافعية وابن تيمية وذلك الراجح والأقرب للصواب لأنه الأيسر على الناس لا سيما في البرد وطالما مسألة عبادة ومختلف فيها وهناك اتفاق عليها نأخذ بالأحوط ونكمل الوضوء لنهايه ثم نلبس الخفين أو الجوربين)
٢. وسترهما لخل الفرض ولو يربطهما فإن ظهر منه شيء لم يجز المسح لأن حكم ما استتر المسح وحكم ما ظهر الغسل ولا سبيل إلى الجمع فغلب الغسل قاله في الكافي
(لا بد إذا اراد الإنسان أن يمسح لا بد أن يكون ساتر لخل الفرض ولا يجوز المسح علي الجوارب القصيرة حالياً أو خف من جلد صغير لا يصح وعليه نزعها إذا توضأ)
٣. وإمكان المشي بهما عرفاً (أي لا يكونوا من حديد مثلاً) لأنه الذي تدعو الحاجة إليه
٤. وثبوتهما بنفسهما (أي لا يتزل ويكون ثابت لا ينفلت من علي الكعب أو ممكن يثبت به شيء هل يجوز المسح على النعل منفرد؟ لا يجوز فإن لم يثبتا إلا بنعلين سلمنا إنسان يلبس نعل وجورب والجورب غير ثابت فلف خرق أو خيط عليه فهو بذلك ربط الجورب بالنعل بهذا الخيط وثبت الاثنان مع بعض حين يمسح يقوم بمسح الجورب والنعل معا في هذه الحالة فيأخذوا حكم واحد ويسمي هذا الجورب المنعل لكن لا يجوز المسح علي النعل منفرد لأنه غير ساتر لخل الفرض، إلا إذا كان مثل البيادة التي في الجيش يجوز لستره محل الفرض) كالجوربين ونحوهما مسح عليهما وعلى سيور النعلين لما روى المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح علي الجوربين والنعلين رواه أبو داود والترمذي
٥. وإباحتهما فلا يجوز المسح على المغضوب ونحوه ولا الحرير لرجل لأن ليسه معصية فلا تستباح به الرخصة
٦. وطهارة عينهما (لا يكون من جلد كلب أو جلد خنزير ولا يكون عليه نجاسة يكون طاهر الذات والوصف، ممكن يكون جلد طاهر وعليه نجاسة فالوصف القائم عليه نجس فيجب إزالته)
٧. وعدم وصفهما البشرية فإن وصفها لم يجز المسح عليه لأنه غير ساتر لخل الفرض أشبه النعل (مثل بعض جوارب النساء الخفيفة ورقيقة جدا لا يصح المسح عليه أهم شئ لا يصف البشرية)

مدة المسح

(لو إنسان مقيم يمسح يوم وليلة لو إنسان مسافر يمسح ثلاثة أيام بلياليهن) فيمسح المقيم والعاصي بسفره لأن سفر المعصية لا تستباح به الرخص من الحدث بعد اللبس يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليهن لا نعلم فيه خلافاً في المذهب قاله في الشرح لحديث علي رواه مسلم وعن عوف بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالمسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم رواه احمد (بداية المسح كيف احسبها لنفسه هل صلوات أم مسحات



، كيف نحسب مسألة يوم وليلة للمقيم؟ هذه المسألة بما أربع أقوال لأهل العلم نذكر منها الراجح أن العد يبدأ من المسح بعد اللبس بعد الحدث لقول النبي يمسح يعني لو أي توضأت ولبست الجورب دون مسحه ثم صليت بهذا الوضوء الظهر والعصر والمغرب وعند العشاء أحدثت فتوضأت ومسحت علي الجورب إذن نحسب من هنا من أول مسح بعد الحدث إذن تنتهي المدة من عشاء اليوم التالي لأنه هكذا تنتهي اليوم واللييلة، علي القول الثاني يجب أنه يخلعه ظهر اليوم التالي لحسابه من بداية اللبس وليس المسح والرأي الأول هو الراجح والعبارة بالمسح بعد الحدث من أول حدث بعد اللبس) وقال هذا أجود حديث في المسح على الخفين لأنه في غزوة تبوك آخر غزوة غزاها النبي صلى الله عليه وسلم فلو مسح في السفر ثم أقام أو في الحضر ثم سافر أو شك في ابتداء المسح لم يزد على مسح المقيم لأنه اليقين وما زاد لم يتحقق شرطه (لو مسح في السفر ثم أقام بدا له أن يرجع ويقيم إذن سيأخذ حكم المقيم أو كان في الحضر ثم سافر أو لو شك في ابتداء المسح من الظهر ام العصر إذن لم يزد على مسح مقيم إلى يأخذ بالأحوط مثل الذي صلى وشك في كم ركعة صلاها) ويجب مسح أكثر أعلى الخف فيضع يده على مقدمه ثم يمسح إلى ساقه لحديث المغيرة بن شعبه رواه الخلال (المسح من فوق الخف وأسفله ليس سنة ولكن السنة ظاهر الخف) ولا يجزىء مسح أسفله وعقبه ولا يسن لقول علي رضي الله عنه لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه رواه أبو داود

مبطلات المسح :

١. ومتى حصل ما يوجب الغسل

بطل الوضوء لحديث صفوان بن عسال قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يامرنا إذا كنا سفرا أن لا نترع خفافنا ثلاثة ايام ولياليهن إلا من جنابة رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه (إذا احتلم الشخص أو جامع زوجته وكان يلبس خف فعليه هنا خلع الخف ويغتسل وكذلك الحال للمرأة لو حاضت)

٢. أو ظهر بعض محل الفرض بطل الوضوء

(هذا عند الحنابلة وغيرهم هذه مسألة غير متفق عليه اجمل الأقوال قول الإمام مالك إذا كان الخرق يسير مسح وإن كان كثيرا لم يجز المسح لأن خفاف الصحابة كانت لا تخلو من الخروق وإن كان أكثر من ذلك نزعه لأن حكم ما انكشف =الغسل ، وحكم ما استتر =المسح والخروق اليسيرة معفو عنها)

٣. ونزع أحد الخفين كترعهما في قول أكثر أهل العلم قاله في الشرح

٤. أو إنقضت المدة بطل الوضوء

لمفهوم أحاديث التوقيت (لو أن إنسان توضأ ولبس الخف ومسح عليه ثم أحدث ومسح عليه وبعد ذلك أراد أن يتزعه ويصلي وقدمه مكشوفة ما حكم صلاته؟ الجماهير علي أن الوضوء باطل لو انه خلع الخف بعد المسح عليه من الحدث وصلي وقدميه مكشوفة إذن الوضوء باطل عند أكثر أهل العلم وهذا معني كلامه نزع أحد الخفين كترعهما لو أن شخصا نزع الخف بعد المسح عليه من الحدث إذن الوضوء باطل هل هذا الكلام منضبط وصواب؟ الصواب لا ، لو أن إنسان



خلع الخف وصلي به إذن وضوءه صحيح؛ لكن في العبادات نأخذ بالأحوط علي الراجح وضوءه صحيح وهذا اختيار ابن المنذر رحمه الله وغيره من أهل العلم مثل الحسن البصري والنووي. بالنسبة لانقضاء المدة يعني لو انه واجب علي نزع الخف أو الجورب الظهر مثلا ولم أنزعه وصليت به يقول هنا أن الوضوء باطل الصواب لا، لو انقضت المدة وأنت باقي علي الطهارة فوضوءك صحيح وهذا الراجح أنك طالما علي الطهارة السابقة ولم تحدث إذن وضوءك صحيح لكن الذي يبطل المسح فلا يجوز لك المسح مرة أخرى طالما انقضت المدة)



فصل في المسح على الجبيرة

وصاحب الجبيرة إن وضعها على طهارة ولم تتجاوز محل الحاجة (هذا يحدده الطبيب) وهو الجرح أو الكسر وما حوله مما يحتاج إلى شدة غسل الصحيح ومسح عليها بالماء وأجزأ لحديث صاحب الشجة إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعضد أو يعصب على جرحه خرقة ويمسح عليها ويغسل سائر جسده رواه أبو داود

(يقول هنا إن وضعها على طهارة يريد أن يقيسها على الخف وليس هناك دليل علي ذلك ولكن صاحب الجبيرة حتي لو وضعها على غير طهارة يجوز المسح عليها) وإلا وجب مع الغسل أن يتيمم لها إذا كان يتضرر بتزعتها

(هو يريد أن يجمع هنا بين الغسل والتيمم لكن في حديث النبي قال إنما كان يكفيه أن يتيمم الجمع بين التيمم والغسل سنة وإنما يكفي المسح بل ممكن ألا يمسخ عليها أصلا لكن الأحوط أن يجمع بين الثلاثة أن يتيمم ويتوضأ ويمسح للخروج من الخلاف لو لم يمسخ لا مشكله لان الزيادة ويعضد أو يعصب على جرحه خرقة ويمسح عليها زيادة ضعيفة) ولا مسح ما لم توضع على طهارة وتجاوز محل فيغسل الصحيح ويمسح ويتيمم خروجا من الخلاف وعن أحمد لا يشترط تقدم الطهارة لها الحديث صاحب الشجة لأنه لم يذكر الطهارة ويحتمل أن يشترط التيمم عند العجز عن الطهارة لأنه فيه إنما يكفي ان يتيمم ويعصب على جرحه ثم يمسخ عليها ومثلها دواء ألصق على الجرح ونحوه فخاف من نزعه نص عليه وقد روى الأثرم عن ابن عمر أنه خرج بإمامه قرحة فألقمها مرارة فكان يتوضأ عليها وقال مالك في الظفر يسقط يكسوه مصطكي (مرهم أو شئ) ويمسح عليه

وتفارق الجبيرة في ثلاثة أشياء

❖ وجوب مسح جميعها

❖ وكون مسحها لا يوقت

❖ جوازها في الطهارة الكبرى (أي لو كان جنباً لا يجب عليه خلعها ليغتسل) قاله في الكافي.

نسأل الله أن يرزقنا الفقه في الدين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه .

